S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/772
3 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

يأتي تقديم هذه الرسالة بعد أن قدمت الحكومة الكرواتية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تقريرا (S/1997/745، المرفق) لينظر فيه مجلس الأمن في ضوء المداولات القادمة التي ستجري في المجلس فيما يتعلق باستكمال ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كرواتيا. وإضافة إلى الإجراءات المشار إليها في التقرير، ما برحت الحكومة تواصل اتخاذ خطوات جديدة في عملية إعادة الإدماج. فعلى سبيل المثال، تم إدماج منطقة نهر الدانوب بالكامل في النظام القضائي المتبع في كرواتيا وأصدر السابور (البرلمان) قانونا بإجازة الوثائق التي لم تكن تعتبر قانونية من قبل، وهي الوثائق التي تم إصدارها، في الأراضي المحتلة وكانت ضرورية لإدارة الحياة اليومية. وختاما، اعتمدت الحكومة برنامج مصالحة شاملا وواسع النطاق، يشرفني أن أرفقه طي هذه الرسالة (انظر المرفق).

ويأتي برنامج المصالحة، من نواح كثيرة، كإنجاز يتوج عملية إعادة الإدماج، ويضيف عنصرا إنسانيا هاما إلى العناصر القانونية والإدارية السابقة في العملية. ويشدد البرنامج على إعادة إرساء الثقة المتبادلة، والإعادة المتبادلة للمواطنين، وتطبيع الحالة في الأراضي المعاد إدماجها، كأهداف رئيسية له.

وثمة جزء هام في كل عملية من عمليات المصالحة هو عامل الوقت. وحيث إن عامل الوقت في حالة كرواتيا كان قصيرا للغاية، فإن ما أسفرت عنه الحرب من جراح وتكاليف ما يزال ماثلا في الأذهان. لذا، فإن اعتماد هذا البرنامج هو بادرة صعبة أخرى تتخذها الحكومة ولكنها موجهة نحو المستقبل وتوضح التزامها بأن تدمج جميع الأشخاص الذين كانوا مرتبطين في السابق بالقوات المحتلة والذين قبلوا الآن الحقوق والواجبات الناشئة عن المواطنة الكرواتية، ليصبحوا مواطنين متساوين في الحقوق.

وأرجو التكرم بالمساعدة على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ايفان سيمونوفيتش
السفير
الممثل الدائم

المرفق

برنامج حكومة جمهورية كرواتيا لإرساء الثقة، والإعادة السريعة للمواطنين، وتطبيع الظروف المعيشية في المناطق المتأثرة بالحرب في جمهورية كرواتيا

الديباجة

بالنظر إلى أن جزءا من الأقلية الصربية في جمهورية كرواتيا قد شارك في العدوان ضد كرواتيا، وقام، بدفع ومساعدة من صربيا والجبل الأسود وما يسمى الجيش الشعبي اليوغوسلافي، بالتحريض على القيام بتمرد مسلح أو المشاركة فيه أو دعمه، وهو التمرد الذي كان يهدف إلى فصل أراض كرواتية لصالح صربيا والجبل الأسود،

وحيث إنه ارتُكب خلال التمرد والعدوان المسلحين ضد كرواتيا الكثير من الأعمال الإجرامية، والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وللحقوق الأساسية للأفراد،

وحيث إنه استخدمت في الحرب عبارات انفعالية وغير ملائمة على المسرحين الخاص والعام لتعميم الشعور بالذنب وتعزيز مشاعر الكراهية والفرقة،

وبالنظر إلى أن الإرادة التي أعرب عنها شعب جمهورية كرواتيا الاشتراكية السابقة في الاستفتاء الذي جرى في ١٩ أيار/ مايو ١٩٩١، فيما يتعلق بمستقبل جمهوريتهم في ظل تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة،

وانطلاقا من القرار الدستوري بشأن سيادة جمهورية كرواتيا واستقلالها، الذي اتخذه البرلمان الكرواتي (سابور) في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ استجابة للإرادة الشعبية المعرب عنها من خلال الاستفتاء، والقرار الذي اتخذه البرلمان الكرواتي (سابور) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، الذي قطعت فيه جمهورية كرواتيا جميع روابطها الدستورية والقانونية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وأعلنت استقلالها،

وبالنظر أيضا إلى أن الجزء الأكبر من الأراضي المحتلة التي كانت خاضعة لسيطرة المتمردين وغيرهم من القوات المعتدية قد تم تحريره؛ أي أن الجزء الأكبر من الأراضي التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٣/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ قد تمت بنجاح إعادة إدماجه في النظامين الدستوري والقانوني المتبعين في جمهورية كرواتيا، ومع استكمال ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، عملا بالاتفاق الأساسي بشأن منطقة نهر

الدانوب الكرواتية، فإن الجزء الأخير من أراضي الدولة الكرواتية سيعاد إدماجه أيضا بنجاح وبشكل دائم في النظامين الدستوري والقانوني المتبعين في جمهورية كرواتيا،

وحيث إن حكومة جمهورية كرواتيا تسعى جاهدة لتشجيع قيام أسلوب حياة يكون فيه العفو والتسامح والتعايش والحقوق المتساوية لجميع مواطنيها أساسا للتقدم والتنمية،

وتكرارا للتأكيد على أن الكثير من المواطنين الذين شاركوا في التمرد المسلح ضد جمهورية كرواتيا قد سعوا إلى الحصول على وثائق كرواتية وحصلوا عليها، وأنهم قد قبلوا بتصرفهم هذا جميع الحقوق والالتزامات المترتبة على المواطنة الكرواتية، بما في ذلك احترام سلامة الأراضي الكرواتية وسيادتها والدفاع عنها وأنهم قد قبلوا بجمهورية كرواتيا وطنا لهم وأعربوا عن رغبتهم في أن يكونوا جزءا من حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يشاركوا عن طريق ذلك في رخائها،

وحيث إن استعادة الثقة بين جميع مواطنيها هي عملية ذات أهمية حيوية بالنسبة لتنمية جمهورية كرواتيا كدولة وكعضو يحظى بالاحترام داخل المجتمع الدولي،

وحيث إنه من غير الدستوري التمييز بين الأطراف السابقة في النزاع على أساس العرق لأن ذلك التمييز ينشئ شعورا جماعيا بالذنب ويتجاهل المسؤولية الفردية عن الجرائم، ويتجاهل أيضا ما قام به أفراد الفئات العرقية المختلفة من دور إيجابي خلال الأعمال العدائية،

ونظرا لأنه بمقتضى دستور جمهورية كرواتيا والقانون الدستوري الكرواتي بشأن حقوق الإنسان والحريات وبشأن حقوق المجتمعات والأقليات العرقية أو الوطنية، فضلا عن انضمام كرواتيا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وميثاق باريس الخاص بأوروبا الجديدة وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والبروتوكول الملحق بها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق الطفل، أو تصديقها على هذه الصكوك، قد جرى وضع الأسس القانونية لتنفيذ أسمى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان،

وحيث إن جمهورية كرواتيا قد اعتمدت قانون العفو العام وتقوم بتنفيذه،

فإن حكومة جمهورية كرواتيا، بموجب هذا، تعتمد البرنامج التالي:

برنامج بشأن بناء الثقة، والعودة المعجلة وتطبيع أحوال المعيشة في المناطق المتأثرة بالحرب في جمهورية كرواتيا

١ - تؤكد حكومة كرواتيا لجميع مواطنيها، بهذه المناسبة، أنها ستحترم، وتحمي وتعزز حقوق الإنسان، والحقوق الوطنية وسواها من الحقوق الإنسانية، وكذلك حقوق الإنسان والحريات والحقوق المدنية الأخرى، وحكم القانون وجميع القيم السامية الأخرى الواردة في الدستور والنظام القانوني الدولي.

٢ - وتضمن حكومة جمهورية كرواتيا دعم الحريات الكاملة، والمساواة والأمن لجميع مواطنيها في جميع أراضيها.

٣ - وتدعم حكومة جمهورية كرواتيا التنمية الموحدة لجميع مناطق الجمهورية.

ألف - الأهداف

٤ - فيما يلي أهداف برنامج بناء الثقة، والعودة المعجلة وتطبيع أحوال المعيشة في المناطق المتأثرة بالحرب في جمهورية كرواتيا (الذي سيشار اليه فيما بعد باسم البرنامج):

(أ) تهيئة مناخ عام من التسامح والأمن؛

(ب) تحقيق المساواة لجميع المواطنين فيما يتعلق بإدارة الدولة؛

(ج) بناء الثقة بين جميع مواطني جمهورية كرواتيا؛

(د) تهيئة الأحوال الاجتماعية، والسياسية، والأمنية والاقتصادية العامة من أجل تطبيع الحياة في المناطق المتأثرة بالحرب في جمهورية كرواتيا؛

(هـ) العودة السريعة، والمؤمنة والمنظمة لجميع المواطنين الكروات الى تلك المناطق من كرواتيا التي طردوا أو شردوا منها؛

(و) إشراك جميع مواطني جمهورية كرواتيا في بناء مجتمع ديمقراطي في إطار النظام الديمقراطي القائم؛

(ز) إنشاء إطار سياسي لتنفيذ القواعد القانونية ذات الصلة.

باء - التنظيم

٥ - تنشئ حكومة جمهورية كرواتيا لجنة وطنية لرصد تنفيذ البرنامج. وتضع اللجنة الوطنية، بالتعاون مع الهيئات الأخرى في إدارة الدولة، التدابير التي ترى أنها ضرورية لتنفيذ البرنامج، وتقدم تقاريرها بشأن تنفيذ البرنامج الى الرئيس وحكومة جمهورية كرواتيا.

٦ - يسمي الرئيس، بناء على توصية رئيس الوزراء، رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية. ويعيّن رئيس اللجنة الوطنية منسقي المناطق المختلفة.

٧ - تحدد المقاطعات، والمدن والبلديات وتسمى أعضاء لجان رصد تنفيذ البرنامج في مناطقها. ويكون هيكل هذه اللجان على نمط هيكل اللجنة الوطنية. وتقدم لجان المقاطعة، والمدينة والبلدية تقاريرها بشأن تنفيذ البرنامج الى اللجنة الوطنية.

جيم - ميادين الاختصاص

٨ - ينفذ البرنامج، على وجه التفصيل، وإن ليس على وجه المنع أو الحصر، في الميادين التالية: السياسي، والقانوني، والإداري، والشؤون الداخلية، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتعليمي، والتعمير والعودة ووسائط الإعلام.

١ - الميدان السياسي

٩ - يتألف الميدان السياسي للبرنامج، على وجه التفصيل، وإن ليس على وجه الحصر أو المنع، مما يلي:

(أ) بيانات عامة من أعلى المسؤولين في الدولة، وكذلك من العمد ورؤساء حكومات البلديات تذاع عن طريق وسائط إعلام الدولة أو وسائط الإعلام المحلية تشرح أهداف، وأغراض، واحتياجات طرق تنفيذ البرنامج؛

(ب) بيان من رئيس الوزراء يؤكد مجددا أن الحكومة تؤيد التنمية الموحدة لجميع المناطق في الجمهورية وتضمن الحريات الكاملة، والمساواة والأمن لجميع مواطنيها في جميع أراضيها؛

(ج) توصيات لوسائط الإعلام بأن تستخدم لغة أساسها التسامح، والاعتدال والمعايشة، وتعزز التسامح بوصفه المبدأ الموجه في تقديم التقارير وإعداد البرامج؛

(د) توصيات الى الرابطات المهنية، والدينية وغيرها من الرابطات بتأسيس برامجها المتعلقة بالتسامح، والمصالحة والمعايشة؛

(هـ) النظر في جميع المسائل والمصاعب، التي تنشأ أثناء تنفيذ البرنامج، بشكل علني ومباشر ومسؤول.

٢ - الميدان القانوني

١٠ - يتألف الميدان القانوني، على وجه التفصيل وليس على وجه الحصر أو القصر، مما يلي:

(أ) بيان عام يكرر التزام الحكومة باحترام أعلى المعايير الدولية في ميدان حقوق الإنسان؛

(ب) إتمام الاجراءات التي تستهدف تنسيق التشريعات الداخلية مع المسؤوليات القانونية الدولية التي تعهدت بها كرواتيا في ميدان حقوق الإنسان؛

(ج) زيادة جهود وزارة العدل التي تستهدف إزالة ما غمض فيما يتعلق بتنفيذ قانون العفو العام وضمان إنهاء الاجراءات المتخذة ضد المشتبه فيهم عندما لا توجد أدلة كافية بارتكاب جرائم حرب؛

(د) تضمن وزارة العدل، من خلال نظامها القضائي، أن يقدم الى العدالة جميع الذين يوجد حيالهم اشتباه مؤيد بأدلة بارتكابهم جرائم حرب أثناء الحرب الأهلية، وذلك بدون الإضرار بالطرف الذي كانوا في صفه. وتقوم وزارة العدل، بدورها، بإخطار المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بهذه الاجراءات. وفي هذا الصدد، توكل الى هيئات التحقيق والعدل مسؤولية خاصة في إثبات الحقيقة واتخاذ القرارات و/أو الأحكام المناسبة.

(هـ) إعداد برنامج لإبلاغ عامة الناس بموقف، ودور ومهام أمين المظالم في جمهورية كرواتيا في إطار إدارة الدولة.

٣ - الإدارة والشؤون الداخلية

١١ - يشمل مجالا الإدارة والشؤون الداخلية، على وجه الخصوص لا الحصر ما يلي:

(أ) إبلاغ جميع الموظفين والمسؤولين في الدولة بهذا البرنامج والتشديد على ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام والمسؤولية نحو المساواة بين جميع المواطنين؛

(ب) البدء في اتخاذ تدابير ضد الموظفين والمسؤولين في الدولة الذين يتصرفون على نحو مخالف لهذا البرنامج؛

(ج) إعادة التأكيد العلني لواجب الحكومة فيما يتعلق بالتكوين العرقي لقوة الشرطة في المناطق المعاد إدماجها؛

(د) تثقيف ضباط الشرطة فيما يتصل بالعمل في مناطق عودة اللاجئين والمشردين، وكذلك بمضمون هذا البرنامج وروحه؛

(هـ) تتخذ وزارة الشؤون الداخلية ما يلزم من التدابير والإجراءات لمنع الأنشطة والأحداث العرضية غير القانونية بجميع أشكالها.

٤ - الشؤون الاقتصادية

١٢ - يشمل المجال الاقتصادي للبرنامج اتخاذ التدابير التالية من جانب الحكومة والوزارات المسؤولة:

(أ) كفالة التنمية الاقتصادية للمناطق المعاد إدماجها في حدود الميزانية؛

(ب) تصنيف المنطقة المعاد إدماجها كمنطقة ذات أولوية في تعمير البلد وتنميته؛

(ج) بيان علني من وزير التعمير والتنمية عن المساواة بين جميع المواطنين الكروات في حق الحصول على التمويل من أجل التعمير؛

(د) تنظيم مؤتمر للمانحين لغرض جمع المعونة الدولية من أجل تعمير وتنمية المنطقة المعاد إدماجها وتنفيذ هذا البرنامج؛

(هـ) بيان علني من وزير العمل والتأمينات الاجتماعية بشأن عدم التمييز في مجال التوظيف بين المواطنين الكروات في المشاريع التجارية العامة وإدارة الدولة؛

(و) تنفيذ تدابير سياسية نشطة فيما يتصل بالتوظيف، وتنشيط نمو التوظيف والعمل لحساب الذات؛

(ز) بيان علني لرئيس الوزراء مؤداه أن الأموال الواردة كتعويضات ولإعادة الممتلكات والأموال الناشئة عن خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ستنفق في المنطقة التي حدثت فيها أضرار الحرب لغرض تعميرها وتنميتها؛

(ح) اتخاذ تدابير لتهيئة معدل موحد من التنمية الاقتصادية في كامل إقليم هذا البلد، بحيث تكفل أحوال معيشية متساوية للمواطنين المقيمين في المنطقة المعاد إدماجها؛

(ط) كفالة تمويل الحكم المحلي في المناطق المتأثرة بالحرب من موارد الميزانية وتنفيذ نظام الضرائب على مستوى الحكم المحلي لجمع العوائد المحددة قانونا من دافعي الضرائب في المنطقة؛

(ي) وضع وتنفيذ تدابير في إطار اختصاص وزارة الزراعة والحراجة بغرض إعادة تطوير الإنتاج الزراعي وإنتاج الماشية في المناطق المعاد إدماجها بمزيد من السرعة والكفاءة؛

(ك) تكثيف العمل الخاص بتنظيم شبكة من المجتمعات السياحية، وإعداد وتنفيذ نظام للإعانات وغير ذلك من تدابير التنشيط من أجل تنظيم السياحة في المناطق المعاد إدماجها.

٥ - الشؤون الاجتماعية

١٣ - تنشأ المشاكل الاجتماعية بين موطني جمهورية كرواتيا، في أغلب الأحيان، نتيجة لكثرة عدد الخسائر في الأرواح وأضرار الحرب والمرحلة الانتقالية التي تمر بها التنمية الاقتصادية. وقد أدى اختلاف معدل التنمية الاقتصادية وتمويل التنمية والتعمير من مصادر تكاد تكون قاصرة على المصادر المحلية، إلى زيادة أخرى في الصعوبات الاجتماعية، وسوف تسعى الحكومة إل تحقيق الرفاه الاجتماعي لجميع مواطنيها، وتتخذ التدابير التالية تحقيقا لهذا الغرض:

(أ) في مجالات العمل والتأمينات الاجتماعية والخدمات الصحية والتوظيف، تنفذ جميع قوانين جمهورية كرواتيا بنفس الأسلوب على جميع مواطني كرواتيا؛

(ب) يجري تعجيل تنظيم السلطات المحلية وقيام نظامي الصحة والتأمينات الاجتماعية بإعادة توظيف الأشخاص الذين كانوا يعملون قبل ذلك في السلطات المقابلة لها التابعة للمتمردين؛

(ج) إعادة بناء مؤسسات المساعدة الاجتماعية؛ ومراكز المساعدة الاجتماعية ودور الطفولة، ودور المسنين وغير ذلك من المؤسسات في المنطقة المعاد إدماجها؛ وإنشاء وتطوير مؤسسات جديدة لهذا الغرض، وفقا للاحتياجات والقدرات؛

(د) كفالة الخدمات الصحية الأساسية في المناطق المعاد إدماجها وفقا للمعايير التي تنطبق على جميع المواطنين الكروات؛

(هـ) مواصلة رصد الظروف الإنسانية، بالتعاون مع المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة وتوجيه الأنشطة الإنسانية نحو أشد المناطق احتياجا إليها.

٦ - وسائل الإعلام

١٤ - نظرا إلى أهمية وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي فإن الحكومة توصي بما يلي:

(أ) أن تروج وسائل الإعلام للمساواة بين جميع المواطنين، ولضرورة التعايش في جو من التسامح باعتبار ذلك طريقة العيش الوحيدة المقبولة ديمقراطيا؛

(ب) أن تروج وسائل الإعلام لحقوق المواطنين المستمدة من النظام القانوني لجمهورية كرواتيا؛

(ج) أن تروج وسائل الإعلام لجو من التسامح والتعايش واحترام حقوق الإنسان وإقامة الحوار لإيجاد حل للتطرفات في المستقبل.

٧ - الثقافـــة

١٥ - تواصل حكومة جمهورية كرواتيا دعم الآتي:

(أ) الاحترام الواضح والصريح للتراث الثقافي؛

(ب) ضمان القيام بالأنشطة الثقافية لجميع مواطنيها أفرادا وجماعات؛

(ج) إنشاء الجمعيات الثقافية لغرض الحفاظ على الهوية الوطنية والإثنية؛

(د) حماية الآثار القديمة والأعمال الفنية الثقافية.

١٦ - وتقوم وزارة الثقافة، ضمن نطاق اختصاصها، بتحديد ومراقبة إعمال هذه التدابير وتبلغ اللجنة الوطنية بذلك.

١٧ - وقد حددت البرامج الثقافية التالية برامج ذات أولوية في المناطق المتأثرة بالحرب: تقييم الأضرار الناجمة عن الحرب والتي لحقت بالآثار الثقافية؛ وإعادة بناء وإصلاح الآثار الثقافية والمؤسسات الثقافية؛ وحماية الآثار الثقافية المنقولة وترميمها؛ واستئناف أنشطة المتاحف؛ وتجديد المكتبات ومقتنيات المكتبات؛ وتجديد المراكز الثقافية، وتشغيل الجمعيات الثقافية والفنية وتنشيطها؛ وحماية وإصلاح وحفظ التراث الوطني؛ والتعاون الدولي في البرامج وخاصة مع منظمة اليونسكو ومجلس أوروبا.

٨ - التعليم

١٨ - لدى تنفيذ البرنامج في المنطقة المعاد إدماجها تولي وزارة التعليم والرياضة، ضمن نطاق اختصاصها، وبالإضافة إلى أنشطتها المعتادة، أولوية خاصة لتنفيذ ما يلي:

(أ) عقد حلقات دراسية للمعلمين المدربين في جميع ميادين الدراسة؛

(ب) عقد حلقات دراسية للمديرين والتنفيذيين والمحاسبين؛

(ج) إجراء مسابقات وعقد اجتماعات للطلاب وتنظيم أيام ميدانية لهم؛

(د) وضع برامج وأنشطة خاصة للطلاب الموهوبين؛

(هـ) تنظيم مسابقات في الموسيقى والرياضة للطلاب؛

(و) إعداد برامج للمدارس الابتدائية والثانوية تروج للتسامح والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

١٩ - وتنظر وزارة العلم والتكنولوجيا في الحاجة إلى إنشاء كليات وجامعات في المنطقة المعاد إدماجها وفي الظروف المتاحة لذلك، وستضع آليات لتقديم المنح الدراسية الحكومية للطلاب المتفوقين من هذه المنطقة وللطلاب الراغبين في البحث عن عمل في هذه المنطقة.

٩ - التعمير والعودة

٢٠ - تتخذ حكومة جمهورية كرواتيا التدابير اللازمة لتسريع عملية إعادة دمج المنطقة تحت الإدارة المؤقتة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وذلك بتهيئة جميع الظروف اللازمة في تلك المنطقة وفي المناطق الأخرى من جمهورية كرواتيا بقصد إحداث أسرع عودة للمواطنين الكرواتيين وأكثرها أمانا وتنظيما. وستنفذ عودة المشردين إلى المنطقة الخاضعة للإدارة المؤقتة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية وكذلك عودة المواطنين الكرواتيين المقيمين مؤقتا في تلك المنطقة، إلى

مناطق أخرى من جمهورية كرواتيا، عن طريق الآلية المتفق عليها في الاتفاق المتعلق بالخطوات العملية للعودة، الذي وقعته حكومة جمهورية كرواتيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلوفينيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

٢١ - ومن الضروري في مناطق العودة أن تتخذ خطوات إضافية لتحسين أداء النظام القانوني وكفالة وأداء الهياكل الأساسية والاقتصاد، وتسريع إعادة بناء المنازل، وتمكين الشركات العامة والخاصة من العمل فورا.

٢٢ - ويُكفل للعائدين إعادة بناء بيوتهم أو توفر لهم أماكن إقامة مؤقتة ويمنحون مركز العائدين، وتوفر لهم إمكانية التوظيف أو العمل بالمهن الزراعية في مزارعهم وتقدم لهم الرعاية الاجتماعية ضمن حدود جمهورية كرواتيا.

٢٣ - ولا بد من التأكيد بالخصوص على ضرورة قيام المؤسسات الدولية المسؤولة عن رعاية المشردين واللاجئين والعائدين بتمويل هذه العملية.

٢٤ - وسيكثف التعاون مع جميع اللجان البلدية في منطقة العودة، ولا سيما في مجال الإشراف عليها، وستكثف فضلا عن هذا إعادة النظر في جميع القرارات الإدارية الصادرة وفقا لقانون الانتقال المؤقت للسلطة واستخدام ممتلكات معينة.

٢٥ - وسيكفل تعزيز التنسيق مع الهيئات الإدارية ولا سيما مع وزارة الداخلية من أجل التنظيم الأفضل لعودة مَن تركوا مساكنهم وممتلكاتهم.

٢٦ - وستعد تعليمات محددة تتعلق بتنفيذ قانون الانتقال المؤقت للسلطة واستخدام ممتلكات معينة، وخاصة في سياق القرارات الأخيرة للمحكمة الدستورية والتعديلات الوشيكة بغرض تلافي أي سوء فهم في تنفيذها. وستبذل الجهود لتعويد كل بلدية على تنفيذ القانون وللتعجيل بعودة أصحاب هذه الممتلكات إلى بيوتهم.

٢٧ - وستبذل جهود خاصة في العمل مع المنظمات الدولية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها للحصول على المساعدة المادية لإعادة بناء المساكن، وبالتحديد للتعجيل بالعودة إلى المنطقة المعاد إدماجها.

- - - - -